

## الجزائر: ضد العفو الذاتي، نعم للعدالة، لا للأعقاب

مارس 2006 23

صادق النظام الجزائري بتاريخ 27 فبراير 2006 على مرسوم تطبيقي لمضامين "ميثاق السلم و المصالحة الوطنية" (الذي تمت المصادقة عليه في سبتمبر 2005 عن طريق استفتاء دلت نتائجه).

و بدعوى إنهاء المرحلة الدموية التي شذنها الانقلاب العسكري في جانفي 1992، شرع النظام الجزائري لإفلات القتل من العقاب، سواء أكان القتل من أعضاء الجماعات المسلحة التي تدعي الانتماء للإسلام أو " من قوات الدفاع و الأمن بمختلف مكوتاتها". و في ذات الوقت، يمنع النظام و يهدد بالسجن، كل من يتعرض بأي شكل من الأشكال إلى مسؤولية الأطراف التي ظمت انتهاكات القانون و حرّضت أو غطت أو بررت المجازر التي ارتكبت منذ خمسة عشر سنة.

فأولياء الضحايا وعائلات المفقودين ملزمة بالصمت - حيث لّها تفقد حقها في التقاضي - و مكرهة على النسيان مقابل تعويضات مالية و هو أسلوب يجمع بين الإهانة و العمى.

و لكن كيف لنا أن نمسح بحر الدماء و الأهوال الذي غرق فيه المجت مع الجزائري؟ إن حرب الجزائر الثانية - التي طورت إلى أعلى درجة الأشكال المنحرفة و الإندسانية لحرب العصابات و الحرب المضادة للعصابات التي تطورت على أيدي جيش الاستعمار - كلف حوالي 200000 قتيل و 20000 مفقود و عدد أكبر من الجرحى و النازحين.

و بعد أن فرض الجنرالات الانقلابيون الماسكون الحقيقيون بالسلطة في الجزائر - و الرئيس بوتفليقة ليس سوى ممثلهم الدبلوماسي - حرباً مدمرة و على مستوى رفيع من القذارة على الشعب الجزائري، يريدون الآن تبرئة أنفسهم من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت تحت سلطتهم الفعلية و يريدون كذلك مسح جرائم منافسهم السابقين.

إن سياسة النسيان القصري المنتهكة بشكل مباشر للالتزامات الدولية التي وقعتها الجزائر و للمبادئ الأساسية للقانون هي في حد ذاتها اعتراف واضح بالمسؤولية. إن هذا المسمى المرفوض أصلاً يجد تشجيعاً و مساندة من كثير من قادة الديمقراطيات الغربية الكبرى، الذين لا هم لهم سوى الاعتبارات الاقتصادية و هو ما يجعلهم يلوحون "بالخطر الإسلامي" لتبرير إنكارهم للاقتصادية و حقوق الإنسان.

و لقد جرّب العفو الذاتي لأمرء الحرب في جهات كثيرة من العالم و خاصة في أمريكا الجنوبية و مني فيها بالفشل الذريع حيث أن لا أحد يملك السلطة على مسح التاريخ، و لا يمكن نشر السلم و المصالحة بدون الحقيقة و العدل.

إنّ الشعب الجزائري يعرف تاريخه و لا يمكن لأية مناورة أن تمسح جرائما لا تتم حي بالنقادم. و يتوهم كثيرا أولئك الذين يتصورون أنّهم سيفرضون عليه الصمت بالتهديد.

إنّ الذساء و الرجال المجوّن للحرية من كل أنحاء العالم و الموقعون على هذا النص يرفضون هذا القانون الخارج من العصور الغابرة و يساندون المجت مع الجزائري بدون تخفّظ في مسيرته نحو العدل و الحرية.

#### الموقعون الأوائل:

الهوري عدي (أستاذ في علم الاجتماع)  
حسين آيت أحمد (رئيس جبهة القوى الاشتراكية)  
عمار بن درّه (اختصاصي في الاقتصاد)  
سهام بن سدريين (المجلس الوطني التونسي للحرريات)  
آنا بوزو (مؤرّخة)  
فرنسوا جيز (ناشر)  
برهان غليون (علم السياسة)  
غازي حدوسي (اختصاصي في الاقتصاد)  
آلين لبيتز (نائب في البرلمان الأوروبي)  
قسطاف مسياح (رئيس CRID)  
سليمة ملاح (الجريا-وتش)  
أدلفو براز إسكفال (جائزة نوبل للسلام)  
ورنر روف (علم السياسة)  
صلاح الدين سيدهم (طبيب جراح)

#### التوقيعات:

الاسم:

اللقب:

المهنة:

المنظمة:

البلاد:

ترسل التوقيعات الى: [impunite\\_non@algeria-watch.org](mailto:impunite_non@algeria-watch.org)